الفصل الرابع

العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة

على الرغم من أن علم الاجتماع لا يدعى أنه ذلك العلم الذى يغطى كافة جوانب المجتمع ، إلا أنه يطالب بأن يكون شاملا . ومن ثم علينا أن نهتم – بصورة أكثر تفصيلا من الفصل الأول – بفحص العلاقة بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى ، والدراسات المختلفة التى تتناول الحياة الاجتماعية الأخرى للإنسان . وسوف أناقش فى هذا الفصل أولا علاقاته بالعلوم الاجتماعية الأخرى مثل : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وعلم النفس ، علاقاته بعلمين اجتماعيين متخصصين هما الاقتصاد وعلم السياسة ، وأخيرًا علاقاته بالتاريخ والفلسفة .

الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

غالبًا ما يقال الآن أنه بالرغم من أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية قد نشآ من منابع أو مصادر مختلفة تمامًا (الأول من الفلسفة ، والتاريخ ، والفكر السياسى ، والمسح الاجتماعى ، والآخر من الأنثروبولوجيا الفيزيقية وعلم الحياة) ، إلا أنه يصعب الآن – من الناحية العلمية – التمييز بينهما . غير أن هذه القضية تعبر عن طموح أكثر مما تصور الواقع . فإذا درسنا المفاهيم ومناهج البحث والتحليل واتجاهات الاهتمام فى العلمين ، لاتضح لنا أن الاختلاف لايزال قائمًا بينهما . ومع ذلك ، فإن النظر إلى تاريخ العلاقة بينهما يجعلنا نلاحظ أنه بعد أن مرت فترة طويلة سادت خلالها علاقة وثيقة بين العلمين ، وبخاصة حينما كان يصعب إدراك صلة الأعمال الفردية للدارسين بأى منهما (مثل أعمال تايلور ، وسبنسر ، ووستر مارك) ، كانت الفترة التالية لذلك تمثل الاختلاف الكامل ؛ بعد أن تبنت الأنثروبولوجيا المدخل الوظيفى بصفة عامة ، واستمر علم الاجتماع (على الأقل فى أوربا) فى اتجاهه التاريخى ، واهتمامه بمشكلات التطور الاجتماعى ، ثم ظهر فى السنوات الأخيرة اختلاف جديد بين العلمين . أما الفروق الأساسية بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية ، التى لوحظت خلال فترة التباين فيمكن إرجاعها بسهولة إلى اختلاف موضوع الدراسة فلقد انشغل علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية – بعد أن أصبحت الدراسة الحقلية

تمثل مطلباً حيوياً – فى دراسة المجتمعات الصغيرة ، والتى تختلف فى طبيعتها تمام الاختلاف عن مجتمعاتنا ، من حيث إنها لا تخضع نسبياً للتغير ، ولا تتوافر عنها سجلات تاريخية وكانت المناهج المستخدمة فى الدراسة تتسق مع هذه الحقائق ، إذ يمكن ملاحظة هذه المجتمعات بوصفها وحدات كلية وظيفية ، كما أنه من اليسير وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقياً ، طالما أن عالم الأنثروبولوجيا كملاحظ خارجى ، لا علاقة له بالقيم والأفكار العامة . ولما كانت هذه المجتمعات تتغير ببطء ، ولا توجد عنها سجلات يمكن أن تصور التغيرات الماضية ، فإنه من العسير استخدام المدخل التاريخى ، بل إن ذلك يبدو أمراً غير ممكن على الإطلاق ، غير أن هذا الموقف قد تغير الآن تغيراً جوهرياً ، فمعظم المجتمعات البدائية – إن لم تكن كلها – قد تغيرت ، نتيجة تأثير الأفكار والتكنولوجيا الغربية ، كما أخذت التجمعات الكبرى تسيطر على المجتمعات القبلية ، ونمت الحركات الاجتماعية والسياسية ، بحيث دفعت عالم الأنثروبولوجيا إلى الاهتمام بنفس المشكلات القيمية ، التى يواجهها عالم الاجتماع ، حينما يدرس المجتمع الذى يعيش فيه ، أو مجتمعات ذات حضارة مماثلة . وباختصار ، إننا نلاحظ أن موضوع الدراسة الآن هو المجتمعات أثناء عملية النمو الاقتصادى والتغير الاجتماعى ، وهذا هو الموضوع الذى يدرسه عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا على السواء ، كما كثرت أعمالهم حول هذه المشكلات فى آسيا وأفريقيا . يضاف إلى ذلك أن النظر إلى المجتمعات البدائية بوصفها تمثل موضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، أخذت تختفى بصورة واضحة ، كما أن انفراد عالم الاجتماع بدراسة المجتمعات المتقدمة هى مسألة موضع جدل إلى حد ما ؛ فهناك عدد كبير من الدراسات الأنثروبولوجية فى المجتمعات المتقدمة ، مثل دراسة « المجتمع المحلى الصغير » وجماعات القرابة ... إلخ ومع ذلك فلا تزال التفرقة قائمة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى ضوء اختلاف المصطلحات ، والمدخل والمنهج (بل أحياناً ما يعتبر البعض أن تداخل نشاط العلماء فى ميدان الدراسة غير صحيح منهجياً) ، لكن الالتقاء بين العلمين واضح برغم كل ذلك ، كما تزداد الرغبة فى تحقيق المزيد منه .

ويجب أن نشير أيضاً إلى أنه يوجد بين المجتمعات المعاصرة فئة ثالثة بالغة الأهمية تمثلها المجتمعات التى لا تعد بدائية ولا هى متقدمة صناعياً . وفى هذه المجتمعات – التى تعتبر الهند نموذجاً لها – تفقد التفرقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية معناها إلى حد كبير . فالبحوث السوسيولوجية فى الهند ، سواء اهتمت بنظام الطائفة ، أو المجتمعات المحلية الريفية ، أو بعملية التصنيع ونتائجها ، عادة ما يقوم بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا معاً .. إن هناك فرصة حقيقية فى الهند للقضاء على هذه التفرقة بين العلمين . حقيقة أن التدريب الذى يتلقاه

علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يحول دون ذلك إلى حد ما ، إذ إنهم يحصلون على تدريبهم فى أحد الأقطار الغربية حيث لاتزال هذه التفرقة قائمة ، لكن تطور العلوم الاجتماعية فى الهند ، وتناقص الاعتماد على الموارد التعليمية الأجنبية ، سوف يؤدى إلى التكامل الحقيق بين مناهج ومفاهيم العلمين فى ضوء المشكلات المدروسة ، والمهام الملقاة على البحوث الملائمة للحياة الاجتماعية هناك .

علم النفس :

إن مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع ، ومكانة علم النفس الاجتماعى فى علاقته بهما عسيرة ولم تحسم بعد . وهناك اتجاهان متطرفان فى هذا الصدد . فقد اعتقد ميل J.S. Mill أننا لا نستطيع الزعم بأنه قد أمكن تأسيس علم اجتماعى عام ، إلا بعد أن يبدو بوضوح أن التعميمات الاستقرائية فى هذا العلم قد تم استنباطها منطقيًا من قوانين الفكر . « فالكائنات الإنسانية فى المجتمع لا تنطوى على أى خصائص فيما عدا تلك التى تشتق من قوانين الطبيعة الإنسانية الفردية »[١] . أما دوركايم فيقيم تفرقة أساسية بين الظواهر التى يدرسها علم النفس ، وتلك التى يدرسها علم الاجتماع بصفة خاصة . فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية الخارجية عن عقول الأفراد ، والتى تمارس قهرًا عليهم ويمكن تفسير الظواهر الاجتماعية فى ضوء ظواهر اجتماعية أخرى ، لا فى ضوء ظواهر نفسية « إن المجتمع ليس مجرد تجمع الأفراد ، بل إن النسق الذى يمثله هذا التجمع ، يعبر عن واقع متميز له خصائصه النوعية ... وباختصار فإن هناك تفرقة بين علم النفس والاجتماع ، تماثل تمامًا تلك التفرقة القائمة بين علم الحياة ، والعلوم الكيمائية – الفسيولوجية ، ويترتب على ذلك ، أنه حينما تفسر ظاهرة اجتماعية مباشرة بظاهرة نفسية ، فإن المرء يتأكد من أن هذا التفسير غير صحيح »[٢] .

ولا يزال هذا التعارض بين دوركايم وميل يجد مؤيديه فى الوقت الحاضر ؛ لكن يبدو أن معظم علماء الاجتماع يتخذون موقفا وسطًا ، فالبعض مثل جينزبرج Ginsberg يرون أنه يمكن إقامة التعميمات السوسيولوجية بصورة أدق ، حينما يتحقق التكامل بينها وبين القوانين العامة فى علم النفس ، لكن ذلك لا يلغى ضرورة وجود قوانين سوسيولوجية قائمة بذاتها[٣] . وبالمثل ذهب ناديل Nadel إلى أنه « يجب تنقيح بعض المشكلات التى يطرحها البحث الاجتماعى بواسطة حركة إلى مستويات أدنى للتحليل فى نطاق علم النفس ، والفزيولوجيا ، وعلم الحياة »[٤] . كذلك اتجه كثير من علماء الاجتماع الألمان ومن بينهم ماكس فيبر – نتيجة تأثير ديلثى – إلى تبنى

الفكرة القائلة بأنه بينما يمكن صياغة تفسيرات سوسيولوجية خالصة ، إلا أن عالم الاجتماع يصبح أكثر رضى واقتناعاً حينما يكون فى وسعه « فهم » معنى الأفعال الاجتماعية التى يحاول تفسيرها سببياً ، ويمكن إدراك هذا الفهم بوصفه يمثل نوعاً من « علم النفس العامى » ، وإن كان فيبر وديلثى لم يتخذا موقفاً عدائياً من إمكانية تطوير علم نفس علمى بالمعنى العام ، بل كان فيبر يتعاطف مع بعض أفكار فرويد .

وعلى الرغم من هذا الاعتراف الواسع النطاق بأن التفسيرات السوسيولوجية والسيكولوجية يكمل أحدهما الآخر ، فإن العلمين – من الناحية العملية – لا يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ، كما لا يزال موقف علم النفس الاجتماعى – الذى يجب أن يكون قريباً من علم الاجتماع بصفة خاصة – موضع خلاف . ومن اليسير أن نقول إن علم النفس الاجتماعى هو ذلك الفرع من علم النفس العام الذى يرتبط ارتباطاً خاصاً بالظواهر الاجتماعية ، أو الذى يتناول الجوانب النفسية للحياة الاجتماعية . والواقع أن علم النفس برمته يمكن اعتباره « اجتماعياً » إلى حد معين ، طالما أن كل الظواهر النفسية تظهر فى سياق اجتماعى يؤثر فيها إلى حد ما ، ويصبح من العسير أن نعين – ولو بصورة تحكمية – حدود علم النفس الاجتماعى . وهذا يعنى أن علماء النفس الاجتماعى غالباً ما يشعرون برابطة وثيقة تربطهم بعلم النفس العام أكثر من علم الاجتماع ، وأنهم أيضاً يلتزمون بمنهج معين (يؤكد التجربة ، والدراسات الكمية) ، ومن ثم فهم يغفلون دائماً الملامح البنائية للوسط الاجتماعى الذى يجرون بحوثهم فى نطاقه . على أننا نستطيع توضيح افتراق علم الاجتماع عن علم النفس الاجتماعى فى ميادين متعددة ، ففى دراسة الصراع والحرب توجد تفسيرات سوسيولوجية ، وأخرى سيكولوجية[٥] ، وفى دراسات التدرج الاجتماعى يبدو أن المدخل السيكولوجى قدم تحليلا للطبقة والمكانة فى إطار ذاتى بحيث يعارض التحليل السوسيولوجى فى ضوء عوامل موضوعية بدلا من الاكتفاء بإجراء بحث منظم للجوانب السيكولوجية لأحد العوامل الهامة فى البناء الاجتماعى . ومن الملاحظ أيضاً أنه نادراً ما يشار إلى « سيكولوجية السياسة » التى تطورت منذ فترة بعيدة ، نتيجة بعض الظواهر الواضحة فى السلوك والبناء السياسى . وعموماً فإننا نستطيع أن نكشف فى كل ميدان للدراسة ، أن علم النفس وعلم الاجتماع يمثلان مجالين مختلفين من مجالات الاهتمام .

وهناك بالطبع دعاوى عديدة تطالب بتحقيق مزيد من التكامل بين العلمين . ويمكن أن نشير إلى بعض المحاولات فى هذا الصدد . ومن أهم هذه المحاولات الأعمال الحديثة لجيرث Gerth وميلز Mills[٦] ، حيث يقول الكاتبان : « يحاول عالم النفس الاجتماعى أن يصف ويفسر سلوك ودوافع الرجال والنساء فى مجتمعات مختلفة الأنماط . وهو يتساءل كيف يتفاعل السلوك

الخارجى والحياة الداخلية للفرد كل منهما مع الآخر ، ويسعى إلى وصف نماذج الأشخاص التى توجد غالبًا فى مجتمعات مختلفة الأنماط ، ثم يحاول تفسيرها من خلال تتبع التفاعل المتبادل بينهم وبين المجتمعات التى يعيشون فيها » . وهكذا يكون ميدان الدراسة فى علم النفس الاجتماعى هو التفاعل بين الشخصية الفردية والبناء الاجتماعى . ويرى جيرث وميلز أنه يمكن دراسة هذا الموضوع إما من زاوية علم الحياة ، أو من زاوية علم الاجتماع . وكانت المشكلة فى الماضى القريب تتمثل فى أن التفسيرات التى تأتى من زاوية معينة ، تظل منعزلة عن تلك التى تقدمها الزاوية الأخرى ، وبالتالى يتم تناول كل منها بمناهج ومصطلحات مستقلة أكاديميًّا . ولقد حاول جيرث وميلز تخطى هذه الفجوة باستخدام مفهوم « الدور » فى تعريفهما للشخص والنظم : « فالدور الاجتماعى يمثل نقطة الالتقاء بين الكائن العضوى الفردى والبناء الاجتماعى ، وهو يستخدم كمفهوم رئيسى فى إطار يسمح بتحليل الشخصية والبناء الاجتماعى معًا » .

والواقع أن هذا الكتاب قد أعاد مناقشة تلك المشكلة الرئيسية الخاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع ، والتى سبق أن تناولها جينز برج فى دراسة رائدة له حينما بحث التأثير النسبى للغريزة والعقل فى الحياة الاجتماعية من خلال نظريات العقل الجمعى ، ومشكلات الرأى العام ، والسلوك الجماعى المنظم[٧] . ولقد هجر علم النفس الاجتماعى مؤخرًا هذه الدراسة ، واتجه نحو البحوث الإحصائية والتجريبية التى تهتم أكثر ما تهتم بالفرد أو بمجموعات صغيرة من الأفراد . ومن ثم فقد اتصاله بعلم الاجتماع . وأن هناك حاجة ماسة لتحقيق هذا الارتباط مرة أخرى بين العلمين .

وأخيرا علينا أن نعيد النظر فى الاعتراض الذى وجه إلى الاتصال بين العلمين . لقد حاول دوركايم أن يستبعد التفسير السيكولوجى من علم الاجتماع ، لكنه كان غالبًا ما يرجع إليه بصورة ضمنية . وذهب رادكليف براون حديثًا إلى أن علم الاجتماع وعلم النفس يدرسان أنساقاً مختلفة تمامًا ؛ فالأول يدرس النسق الاجتماعى والآخر يتناول النسق العقلى ، ولهذا فهو يرى أنه من العسير تحقيق التكامل بين هذين المستويين من التحليل[٨] . غير أن هذه النظرة تبدو بالغة التطرف ، إذ كثيرًا ما نصادف فى وقت معين بحوثًا خصبة حتى فى العلوم الطبيعية ، أجراها رواد العلوم الأخرى مثل الكيمياء الحيوية والطبيعية . وعمومًا فإن هذه النظرة هى من بقايا تصنيف كونت للعلوم ؛ ولذلك فنحن بالتأكيد بحاجة أكثر إلى تصور حديث لتسلسل العلوم .

الاقتصاد :

لاحظ ألفرد مارشال Alfred Marshall فى محاضرة افتتاحية له بجامعة كمبردج عام ١٨٨٥ ، حينما كان بصدد فكرة كونت عن العلم الاجتماعى العام ما يلى : « لا شك فى أنه إذا وجد هذا العلم ، فإن الاقتصاد سيكون سعيدًا بأن ينضوى تحت جناحه . لكنه لم يتحقق حتى الآن ، بل لا توجد علاقات تشير إلى إمكانية وجوده ، ولهذا فلا جدوى من الانتظار العقيم . إن علينا أن نفعل ما فى وسعنا بالاعتماد على مواردنا الحالية »[٩] . والآن ، هل يصدق هذا الحكم حتى وقتنا هذا ؟ إننى لا أعتقد ذلك . لقد وجد علم الاجتماع ، كما اهتم علماء الاجتماع بفحص أوجه النقص فى النظرية الاقتصادية ، وقدموا إسهامًا فى دراسة الظواهر الاقتصادية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن علماء الاقتصاد أنفسهم أصبحوا لا يقبلون ذلك التكرار الممل للعبارة التى تظهر فى التحليل الاقتصادى دائمًا والتى مؤداها : « أن كل الظروف الأخرى ثابتة » ، وحاول كثيرون منهم أن يذهبوا إلى ما وراء الوصف (الذى يشغل جزءًا كبيرًا من المؤلفات الاقتصادية المدرسية) أو الاستنباط من مجموعة افتراضات قبلية بسيطة عن السلوك الإنسانى .

ويمكن أن نجمع الانتقادات والإسهامات السوسيولوجية الحديثة تحت عدة عناوين ؛ فهناك أولا الدراسات النقدية ، التى استهدفت الكشف عن أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علمًا مستقلا تمامًا . وقد تبنى هذا المدخل – على سبيل المثال – لوى Lowe فى مؤلفه : الاقتصاد وعلم الاجتماع[١٠] الذى تناول دراسة أهمية الاقتصاد البحت وجوانب النقص فيه فاكتشف مبدأين سوسيولوجيين تنهض عليهما القوانين الكلاسيكية للسوق هما : « الإنسان الاقتصادى » ، والمنافسة أو انتقال عوامل الإنتاج . ولقد ذهب لوى إلى أبعد من ذلك ، حينما اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع . وهناك مدخل مماثل لذلك يمثله سيمياند F. Simiand فى مؤلفه « **المنهج الوضعى فى علم الاقتصاد** »[١١] . وكان سيمياند معاونًا لدوركايم فى مجلة الحولية الاجتماعية Année Sociologique وتبنى المدخل السوسيولوجى فى دراسة المشكلات الاقتصادية . وهو يرى فى مقالاته التى تشكل هذا المؤلف أن المبادئ الأولى هى بمثابة فروض بحاجة إلى اختبار ، أكثر مما هى نقطة انطلاق للاستنباط المنطقى الذى يخلص إلى نتائج لا تزيد فى صدقها عن الفروض الأصلية ، والطريق الوحيد لاختبار هذه الفروض فى رأيه هو استخدام البحث السوسيولوجى ويعتبر مؤلف ماكس فيبر : **الاقتصاد والمجتمع**[١٢] Wirtschaft and Gesellsechaft محاولة كلاسيكية لإدخال بعض مفاهيم النظرية

الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام . وهناك عمل حديث لتولكوت بارسونز وسملسر[١٣] – يسير على هدى أفكار فيبر لكنه أكثر طموحًا إلى حد ما – يحاول أن يكشف عن أن النظرية الاقتصادية هى جزء من النظرية السوسيولوجية العامة . ويمكن أن تضم هذه الفئة أيضًا تلك الكتابات التى حاولت صياغة مبادئ الاقتصاد الاجتماعى[١٤] .

ونستطيع أن نميز ثانيًا الدراسات السوسيولوجية العديدة التى اهتمت مباشرة بمشكلات النظرية الاقتصادية ، حيث فحص سيمياند أمبيريقيا فى مؤلفه : **الأثمان والتطور الاجتماعى للنقود*** (باريس ١٩٣٢ ثلاثة أجزاء) العلاقة بين الأجر ومستويات الثمن ، وطور نظرية سوسيولوجية للأجور . وهناك مؤلف حديث فى هذا المجال لباربارا وطون Barbara Wooton بعنوان : **الأسس الاجتماعية لسياسة الأجور** (لندن ، ١٩٥٥)** وفيه حللت وطون أولا الجوانب غير الملائمة فى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للأجور ، ثم قدمت تحليلا سوسيولوجيا لمحددات الأجر والفروق فى المرتبات معتمدة على بيانات من المجتمع البريطانى . ويعتبر القسم الأخير من هذا المؤلف بالغ الأهمية ؛ إذ إنه يدرس الإجراءات الفعلية ، والمناقشات حول المساومة على الأجور فى المجتمع البريطانى الحديث . وهناك دراسات سوسيولوجية عديدة مشابهة لذلك ، تناولت الجوانب المختلفة للنظرية الاقتصادية ، لعل أهمها تلك التى تتعلق بنظرية المنشأة . ونجد أمامنا هنا الدراسة الكلاسيكية لثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen بعنوان : **نظرية مشروع العمل** (نيويورك ١٩٠٤)*** ، بالإضافة إلى دراسات أخرى لاحقة عن الشركات ، وبخاصة دراسة بيرل A.A. Berle وميتز G.G. Means بعنوان : **الشركات الحديثة والملكية الخاصة**** .

وهناك ثالثًا أعمال سوسيولوجية تناولت الملامح العامة للأنساق الاقتصادية . وهنا بالذات يتسم التراث السوسيولوجى بالثراء ، حيث حاول علماء الاجتماع استكشاف بعض جوانب السلوك الاقتصادى التى أهملها علماء الاقتصاد ، أو تناولوها بطريقة سطحية ، ومن بين الدراسات العامة التى تناولت الأنساق الاجتماعية ككل والتى قدمها علماء الاجتماع ، وبعض الاقتصاديين ذوى العقلية الاجتماعية ، نظرية ماركس عن رأس المال ، ومعظم أعمال المدرسة التاريخية الألمانية مثل

---

* Le Salaire, l'évolution Sociale et la monnaie

** The Social Foundations of wage Policy.

*** The Theory of Business Enterprise

**** The Modern Corporation and Private Property.

دراسة زومبارت W. Sombart **الرأسمالية الحديثة** Der Moderne Kapitalismus ودراسة بوشر K. Bucher بعنوان : **نشأة الاقتصاد** Die Entstechung der Volkswirtschaft ، وكتابات ماكس فيبر عن **الرأسمالية** ؛ وأعمال هوبسون J.A. Hopson وبخاصة دراسته : **تطور الرأسمالية الحديثة والإمبريالية*** وكتابات أخرى عديدة لهنرى سى Henry Sée وهناك دراسات حديثة متعددة فى هذا الميدان ذاته . يتناول بعضها التطور الأخير للرأسمالية . منها مؤلف شومبيتر J. Schumpeter **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**** ؛ ومؤلف ستراتشى Strachey **الرأسمالية المعاصرة** Contemporary Capitalism ومؤلف جالبرت K. Galbraith **الرأسمالية الأمريكية** American Capitalism وتوجد بالإضافة إلى ذلك مجموعة أعمال تناولت نماذج أخرى للنسق الاقتصادى ، وبخاصة النماذج البدائية[١٥] .

وبالإضافة إلى هذه الدراسات العامة عن الأنساق الاقتصادية ، أسهم علماء الاجتماع فى دراسة جوانب خاصة من التنظيم الاقتصادى مثل : نظام الملكية وتقسيم العمل ، والمهن ، والتنظيم الصناعى . وسوف نتناول بعض هذه الإسهامات فى فصل لاحق نخصصه للنظم الاقتصادية فى المجتمع .

على أننا نستطيع أن نذهب إلى أن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد اللذان ارتبطا ارتباطًا وثيقًا فى نشأتهما – فى أعمال كويزناى وآدم سميث – ثم افترقا بعد ذلك – باستثناء أعمال المدرسة التاريخية والاقتصادية فى ألمانيا – قد أصبحا أشد ارتباطًا مرة أخرى فى السنوات الأخيرة ، ولا يرجع ذلك فقط إلى تطور علم الاجتماع ، وإسهامه المباشر فى الدراسات الاقتصادية ، وإنما إلى تغيرات شهدها علم الاقتصاد ذاته . وهناك جانبان أساسيان للاقتصاد الحديث يجب أن نشير إليهما فى هذا الصدد : الأول تحول الاهتمام من ميكانيزم السوق إلى الإنتاج القومى الشامل أو الدخل القومى ، ذلك التحول الذى أدى بعلماء الاقتصاد إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة فى النمو الاقتصادى[١٦] ، ويبدو هذا التغير بوضوح فى كثير من الأعمال الحديثة حول مشكلات التطور الاقتصادى فى المناطق المختلفة ، بحيث أصبح من الضرورى على عالم الاقتصاد أن يتعاون مع عالم الاجتماع ، أو أن يصبح هو ذاته عالم اجتماع . ويتمثل الجانب الثانى فى تطبيق نظرية الاحتمال على الظواهر الاقتصادية ، حيث أدى ذلك إلى إجراء بحوث أكثر واقعية للسلوك فى المنشآت ، والأهم

---

* The Evolution of Modern Capitalism and Imperialism

** Capitalism, Socialism and Democracy

من ذلك هو بناء نماذج لنوع معين من الفعل الاجتماعى الذى يجب أن يكون عاما بحيث يشمل نماذج أخرى . ومعنى ذلك كله أن المشكلات الاقتصادية والسوسيولوجية بصفة عامة يمكن تحليلها فى ضوء إطار تصورى واحد ، بذلك يتعين تحقيق التكامل بين بعض جوانب كل من النظرية السوسيولوجية والاقتصادية . وليس هناك شك فى إمكانية تحقيق هذه الانجازات . وهناك بالفعل بعض المحاولات الآن تهدف إلى تطبيق نظرية الاحتمال فى علم الاجتماع[١٧] .

وإذن فالارتباط الوثيق بين الاقتصاد وعلم الاجتماع أمر لا شك فيه ، لكن التطورات الحديثة كشفت عن أن الاعتراف بذلك كان من جانب علماء الاقتصاد الذين أفادوا من المفاهيم والتعميمات السوسيولوجية فى دراستهم للمشاكل الاقتصادية .

وهناك فئة محدودة جدا من علماء الاجتماع هم الذين اهتموا بالنظرية الاقتصادية الحديثة بصورة تسمح لهم بالتخصص فى دراسة الظواهر الاقتصادية وربما الإسهام فى تطوير نظرية أكثر واقعية .

علم السياسة :

إن لعلم السياسة التقليدى ثلاثة جوانب رئيسية هى : الجانب الوصفى (دراسة التنظيم الرسمى للحكومة والإدارة المحلية والمركزية) والجانب العملى (دراسة مشكلات تطبيقية فى التنظيم والإجراءات) والجانب الفلسفى (تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية فى إطار ما يطلق عليه عادة بالنظرية السياسية) . ولا توجد فى معظم كتابات علم السياسية إلا محاولات محدودة جدا للتعميم ، باستثناء بعض محاولات التصنيف الأولية لنماذج الحكومات فى ضوء خصائص رسمية إلى حد بعيد .

والواقع أن تأثير علم الاجتماع فى مجال الدراسات السياسية تأثير شديد الوضوح . فقد بدأ الدارسون تحويل اهتمامهم من الجوانب الرسمية للأنساق السياسية ، إلى دراسة السلوك السياسى الذى يمكن استخلاص تعميمات تصدق عليه . ويبدو واضحًا فى تزايد عدد الدراسات الخاصة بالأحزاب السياسية ، والجماعات الضاغطة ، والانتخابات ، والسلوك الإدارى ، والأيديولوجيات السياسية وغيرها . ونستطيع أن نلمس الطابع السوسيولوجى لعلم السياسة المعاصر بصفة خاصة فى مجالين هما : نمو الدراسات المقارنة[١٨] ، ودراسة العلاقة المتبادلة بين السلوك والأنظمة السياسة فى علاقتها بالنظم الاجتماعية الأخرى[١٩] .

وهكذا تصبح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة مختلفة تمامًا عن العلاقة بينه وبين

الاقتصاد . فقد تطور الاقتصاد سريعًا كعلم مستقل ، وأصبح يضم فى الوقت الحاضر مجموعة قضايا تشكل نظرية متقدمة ، ومن ثم ظهرت مشكلة صعبة هى علاقة هذه النظرية الاقتصادية بالنظرية السوسيولوجية الأقل تقدمًا . أما علم السياسة – من ناحية أخرى – فلم يستطع تطوير أى بناء نظرى ، إذ أن ما يطلق عليه بالنظرية السياسية – كما سبق أن أشرت – يمثل إلى حد كبير فلسفة سياسية . وهكذا استعار علم السياسة المفاهيم والتعميمات من علم الاجتماع ، وأصبح يبدو بصورة أكثر وضوحًا كفرع من علم الاجتماع . ومعنى ذلك أن السياسة (أو الاجتماع السياسى) يهتم بنظام معين هو الدولة مثلما هو الأمر بالنسبة لعلم الاجتماع العائلى أو الدينى ، حينما يدرس كل منهما نظمًا اجتماعية أخرى . أما عدم وجود أية نظرية مستقلة لعلم السياسة ، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود معوقات فكرية أمام الاعتراف بأن كلا من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى هما شىء واحد .

إن ذلك لا يعد مطلبًا امبيرياليًّا لعلماء الاجتماع . فهناك مبررات قوية – تبدو لى كافية – لاستمرار النظرة إلى علم السياسية – من الناحية العملية – كنسق علمى مستقل ، بصورة قد لاتلائم تمامًا علم اجتماع خاص بالأسرة أو الدين . ويرجع ذلك فى المحلى إلى الأهمية الخاصة التى تحتلها النظم السياسية ، أو أهمية المشكلات الناجمة عن توزيع القوة والنظام فى المجتمع بصفة عامة . وثانيًا أن علماء السياسة قد أولوا اهتمامًا خاصا للأنساق الرسمية للحكومة وللإدارة فى المجتمعات المتقدمة ، بينما اهتم كثير من علماء الاجتماع المحدثين بالملاحظة الدقيقة للسلوك الفعلى متجاهلين الإطار القانونى والسياسى الذى يمثل السياق العام للسلوك بحيث ظهرت نتائجهم بصورة غير ملائمة ، وأخيرًا هناك مبررات تتعلق بطبيعة البحث السوسيولوجى الحديث . لقد كان للارتباط بين علم السياسة وفلسفة السياسة فائدة كبرى ، حيث دفع دارسى السياسة إلى مناقشة المشكلات الرئيسية . غير أن غزو علم الاجتماع ميدان السياسة – وبخاصة فى أمريكا – أدى إلى إجراء كثير من البحوث السطحية ، التى تساوت فيها دقة المنهج العلمى والإحصاء بعدم دلالة النتائج ، ومع ذلك فإن هذه السمة لا تقتصر على علم الاجتماع السياسى فحسب . وعلى أية حال فلسوف نعود إليها مرة أخرى حينما نناقش علاقة علم الاجتماع بالفلسفة .

والواقع أن الصلات الحالية بين علم الاجتماع والسياسة ليست بسيطة . فالدراسات التى تجرى فى ميدان السياسة أصبحت ذات طابع سوسيولوجى واضح ، لكن ذلك يثير شكوك علماء السياسة ، خاصة وأنهم لا يرغبون فى أن ينضوى علمهم تحت لواء علم آخر من ناحية ، وللشكوك التى تساورهم حول صدق نتائج البحث السوسيولوجى ودلالتها فى مجال السياسة من ناحية أخرى . ويتضح مما سبق أن لهذه الشكوك بعض المبررات . فمن العسير تجنب الحقيقة التى

مؤداها : إن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى يمكن أن يصبحا علمين مستقلين ، وأن الأخير فرع من علم الاجتماع العام . ومعنى ذلك أن علم السياسة يجب أن يتطور على نحو يحقق صلة منظمة بينه وبين العلوم الفرعية الأخرى ، وبين علم الاجتماع العام .

التاريخ :

تعرضنا فى الفصل السابق للنظرة التى تعتبر العلوم الاجتماعية والثقافية ذات طبيعة مماثلة للتاريخ . أو هى نوع من الدراسة التاريخية غير أن ذلك يبدو لى أمرًا غير واقعى فقد يتداخل علم الاجتماع مع التاريخ فى جانب معين . لكنهما يختلفان تمامًا فى الجوانب الأخرى وأود هنا أن أفحص باختصار بعض جوانب العلاقة بينهما ويجب أن يكون واضحًا منذ البداية تنوع التاريخ . وتباين صور علم الاجتماع أيضًا ومن ثم فالعلاقة بينهما بالغة التعقيد وشديدة التنوع

إن أول وأبسط نقطة هى أن المؤرخ غالبًا ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع ، ودائمًا ما يحتاج المنهج المقارن ، بل وعلم الاجتماع التاريخى كذلك لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى المؤرخ . حقيقة أن عالم الاجتماع يجب عليه أحيانًا أن يكون مؤرخًا لنفسه ، حينما يحتاج فى بحثه لبيانات هائلة لم يتم الحصول عليها بعد ، لكن ذلك ليس فى وسعه دائمًا ، إذ إن عامل الوقت يحول دونه .

ومن الملاحظ ثانيًا أن المؤرخ يفيد أيضًا من علم الاجتماع .. والواقع أنه حتى وقت قريب كان المؤرخ يستعين بالفلسفة فى دراسة المشكلات الهامة ، كما كان يستمد منها المفاهيم والأفكار العامة ، تلك التى أصبحت تؤخذ بصورة متزايدة من علم الاجتماع الآن . ولا شك أننا نستطيع أن نلمس فى التاريخ الحديث ، وفى علم الاجتماع الحديث أيضًا ، ذلك التأثر المشابه بفلسفة التاريخ . فلقد ساعدت الأخيرة على تأكيد تصور المراحل التاريخية ، ومن ثم منحت التاريخ أفكارًا نظرية واهتمامات ، لم تكن توجد على الإطلاق فى أعمال المؤرخين الحوليين والإخباريين القدامى ، كما زودت علم الاجتماع بفكرة النماذج التاريخية للمجتمع ، وبالتالى قدمت العناصر الأولى التى يرتكز عليها تصنيف المجتمعات ويبدو لى أن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الإطار المرجعى الأساسى فى دراسة نماذج المجتمع . وتظهر هذه الصلة واضحة فى مجال التاريخ بين الاقتصاد والتاريخ الاجتماعى . ومن الجدير بالذكر ، على سبيل المثال ، أن محررى إحدى الحوليات الكبرى للتاريخ الاجتماعى وهى المجلة الدولية للتاريخ الاجتماعى قد حدد مجالها فى عددها الأول على النحو التالى : « يقصد بالتاريخ الاجتماعى تاريخ الطوائف والطبقات .

والتجمعات الاجتماعية ، بغض النظر عن مسمياتها ، عندما ننظر إليها بوصفها وحدات مستقلة ، تتساند فيما بينها أيضًا »[٢٠] . ويمكن أن يعد ذلك أيضًا تعريفًا لمجال علم الاجتماع التاريخى مع تعديل طفيف . فهناك فى الوقت الحاضر ، وفى أقطار كثيرة ، شواهد تدل على التعاون المتبادل بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين . ففى فرنسا ، كانت الحولية التاريخية التى أسسها وأشرف على تحريرها منذ سنوات طويلة المرحوم لوسيان فيفر Lucian Febvre تمثل موضع التقاء المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، كما لا تزال الأعمال التى قدمها فيفر ومارك بلوش March Bloch وغيرهما ذات تأثير ملحوظ . وفى انجلترا ظهرت أعمال حديثة عديدة كشفت عن الالتقاء بين علم الاجتماع والتاريخ الاجتماعى والاقتصادى ، مثل دراسات المؤرخين للبناء الاجتماعى لمدن القرن التاسع عشر ، أو خصائص الريف فى العصور الوسطى ، أو طبقة الأشراف فى القرن التاسع عشر ، وكذلك دراسات علماء الاجتماع للتاريخ الاجتماعى للمهن الفنية العليا .

بأى معنى إذن يختلف التاريخ عن علم الاجتماع ؟ غالبًا ما يقال أن المؤرخ يصف الأحداث الفريدة ، بينما يسعى عالم الاجتماع إلى صياغة التعميمات . غير أن ذلك ليس أمرًا حقيقيًّا دائمًا ؛ إذ أن عمل أى مؤرخ جاد ينطوى على تعميمات . كذلك نجد كثيرًا من علماء الاجتماع يهتمون بوصف وتحليل أحداث فريدة أو سلسلة من الأحداث . وربما يكون من الأفضل أن نقول بدلا من ذلك ، أنه بينما يهتم المؤرخ عادة بدراسة سلسلة محددة من الأحداث ، فإن عالم الاجتماع غالبًا ما يبدأ من تعميم يخضعه للاختبار من خلال دراسة مجموعة أحداث متتابعة . وباختصار فإن أهداف كل منهما مختلفة . إلا أن هذه التفرقة الحاسمة لا تصدق صدقًا مطلقًا ، فهى تعتمد إلى حد بعيد على نوعية التاريخ (فهى تصدق مثلا على التاريخ السياسى) ، وكذلك على طبيعة علم الاجتماع (مثال ذلك أنها تصدق على الدراسات المقارنة) . إما إذا أقمنا تفرقة أخرى أقل قوة من السابقة . فبإمكاننا أن نقول مع تروفر- روبر H.R Trevor-Roper أن المؤرخ يهتم بالتفاعل بين الشخصية والقوى الاجتماعية العامة[٢١] . بينما يعنى عالم الاجتماع عناية واضحة بهذه القوى الاجتماعية ذاتها .

وكلما كانت التفرقة محددة ، وتشتمل على الأعمال الحقيقية للمؤرخين وعلماء الاجتماع ، اتضح أكثر فأكثر أنه من العسير الفصل تماما بين التاريخ وعلم الاجتماع ؛ فكلاهما يتناول نفس الموضوع ، أى دراسة الإنسان فى المجتمع ، من زوايا مختلفة أحيانًا ، ومن زاوية واحدة أحياناً

أخرى ، ومن الضرورى لكى تتطور العلوم الاجتماعية أن توجد صلات وثيقة بين الدراستين ، وأن يفيد كل منهما إفادة أكثر من الآخر .

الفلسفة :

ظهر علم الاجتماع فى إطار الطموح الفلسفى إلى حد بعيد ، لكى يدرس تاريخ البشرية ، ويفسر الأزمات الاجتماعية فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، ولكى يقدم مذهبًا اجتماعيًّا يرشد السياسة الاجتماعية . ولقد هجر علم الاجتماع هذه الغايات خلال تطوره الحديث بصورة ملحوظة ، بل يرى البعض أنه تخلى عنها تمامًا . ومع التسليم بصحة ذلك ، إلا أن هناك صلات لا تزال قائمة بين علم الاجتماع والفلسفة الأقل من حيث ثلاثة اعتبارات .

أولاً : هناك فلسفة لعلم الاجتماع تأخذ معنى فلسفة العلم ، أى دراسة للمناهج والمفاهيم والأدلة المستخدمة فى علم الاجتماع ، وهذا الاهتمام الفلسفى شائع فى عام الاجتماع ، كما يحتاج إليه أكثر من العلوم الطبيعية مثلا ، نظرًا للصعوبات الخاصة التى تكتنف المفاهيم والنظريات السوسيولوجية .

ثانيًا : هناك علاقة وثيقة بين علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . فموضوع علم الاجتماع هو السلوك الاجتماعى الإنسانى الذى توجهه القيم . واذن فعالم الاجتماع يدرس القيم والتقويمات الانسانية بوصفها وقائع ، لكن عليه أيضًا أن يهتم بمناقشة القيم فى سياقها الخاص ، وكما تتجلى فى الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . ومن الضرورى أيضًا أن يكون باستطاعة عالم الاجتماع (وهذا ينطبق أيضًا على غيره من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية) أن يفرق بين التساؤلات المتعلقة بالواقع ، وتلك الخاصة بالقيمة ، وبين المناقشات والتحليلات التى تناسب كلا منهما . ومع ذلك فإننا غالبًا ما نجد فى العلوم الاجتماعية عدم قدرة على التمييز ، حينما يطالب البعض بتناول المشكلات القيمية كأمور واقعية ، بينما تتعقد مناقشة التساؤلات الواقعية ، حينما يدخل الدارسون فى خضم الأفكار الفلسفية العامة والقيم . ويستطيع عالم الاجتماع عن طريق تدريب بسيط – فى الفلسفة الاجتماعية أن يفرق بين المسائل المختلفة ، ويدرك فى الوقت ذاته العلاقات المتبادلة بينها .

ثالثًا : قد يذهب البعض إلى أن علم الاجتماع يؤدى مباشرة إلى ظهور الفكر الفلسفى . وكانت هذه هى وجهة نظر دوركايم حينما كتب – مثلا – فى مقال له على علم الاجتماع الدينى ونظرية المعرفة يقول[٢٢] : « إننى أعتقد أن علم الاجتماع – أكثر من أى علم آخر – قد أسهم فى تجديد

التساؤلات الفلسفية ... أن الفكر السوسيولوجى يتجه نحو الامتداد – عن طريق التقدم الطبيعى – لكى يصبح فكرًا فلسفيًا». ويبدو هذا التحول فى الدراسة التى أجراها دوركايم عن الدين ، حينما انتقل من مناقشة المؤثرات الاجتماعية على مقولات الفكر إلى مناقشة ابستمولوجية خالصة . وقد تبنى غيره من علماء الاجتماع نفس هذه النظرة ، واهتموا بمشكلات مماثلة فاعتقد كارل مانهايم Karl Mannheim – مثلا أن علم الاجتماع المعرفى ينطوى على مضامين ابستمولوجية . وحدد هذه المضامين بالتفصيل[٢٣] . ويبدو أن كلا من دوركايم ومانهايم يسلمان بأن علم الاجتماع يقدم إسهامًا مباشرًا للفلسفة ، من حيث قدرته على حسم التساؤلات الفلسفية ، لكن ذلك يكشف عن خطأ واضح ؛ فالابستمولوجيا هى أساس علم الاجتماع المعرفى ، لا العكس . إن كل ما نقصده هنا هو أن علم الاجتماع قد أثار – أكثر من العلوم الأخرى – مشكلات فلسفية ؛ ومن ثم فإن عالم الاجتماع الذى يهتم طوال الوقت بالجوانب الشاملة لموضوع دراسته ، قد اتجه إلى بحث مسائل فلسفية تكمن دائمًا وراء الفكر السوسيولوجى . إننى لا أعتقد أن هناك أى ضرر يلحق بالنظرية السوسيولوجية أو البحث ، نتيجة اهتمام عالم الاجتماع بتلك المشكلات ؛ بل إنه يتعين أن يسعى عالم الاجتماع إلى دراسة الفلسفة حتى يتمكن من تناول هذه المشكلات ؛ ذلك أن معظم جوانب الضعف فى نظرية علم الاجتماع ترجع إلى سذاجة المعرفة بالفلسفة ، كما أن جانبًا كبيرًا من الأفكار السوسيولوجية السطحية ، يرجع إلى إهمال المسائل العامة التى تنطوى عليها دراسة الإنسان .

ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أيضًا أنه بينما كان من الطبيعى أن يثير علم الاجتماع أفكارًا فلسفية ، فإن جانبًا كبيرًا من الفكر السوسيولوجى قد بدأ من الفلسفة . وقد أوضحنا حينما كنا بصدد علم السياسة أن السطحية التى غلبت على بعض إسهامات علم الاجتماع ، ترجع إلى عدم ارتباطه بالمسائل العامة التى صاغتها النظريات السياسية . وينطبق ذلك أيضًا على نطاق واسع . فكثير من البحوث السوسيولوجية توصف بالسطحية لأنها تتجاهل المشكلات العامة فى الحياة الاجتماعية التى صاغتها الأفكار الفلسفية العامة والمذاهب الاجتماعية . إن قوة الماركسية – فى صورتها الأولى – وفاعليتها فى مجال البحث الاجتماعى ، ترجع إلى حد بعيد إلى الحقيقة التى مؤداها : أن الماركسية ليست نظرية سوسيولوجية فحسب ، ولكنها نظرة فلسفية للعالم ومذهب ثورى . ونستطيع أن نقدم مثالا آخر . فقد وصف بياتريس ويب Beatrice Webb أكثر من مرة مبلغ ما أفاده بحثها الاجتماعى نتيجة مشاركتها الفعالة فى الحركة الاجتماعية ودراستها للمذاهب الاجتماعية . وأعتقد أن أحد مصادر قوة علم الاجتماع الأوروبى يتمثل فى إدراكه لعلم

المجتمع باعتباره غير كافٍ فى ذاته . ، ويحتاج إلى إحكام صلته بفلسفة المجتمع ، لكى يبدأ منها صياغته للمشكلات ، ويعود إليها لتفسير المشكلات الجديدة الناتجة عن البحث العلمى .

وهكذا يجب أن يكون واضحاً من هذه المناقشة الموجزة للعلاقات بين علم الاجتماع وبعض العلوم الأخرى التى تهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان ، مدى ما تتسم به النظرة إلى علم الاجتماع كعلم عام من عقم ، ومبلغ الصعوبة التى تواجه إدراكه كعلم يسهم فى تطوير نظرة شاملة للمجتمع الإنسانى . إن عالم الاجتماع لابد أن يقبل القيود المفروضة عليه . إنه يستطيع أن يقدم تخطيطاً عاما لتصور البناء الاجتماعى ، فى ضوء الجوانب التى تدرسها العلوم الاجتماعية النوعية لحل المشكلات الهامة . كما أن فى وسعه أيضًا توضيح العلاقات بين الظواهر الاجتماعية التى قد يتجاهلها التخصص ، وتوجيه الاهتمام إليها (مثل العلاقات بين المعتقدات الدينية والسلوك الاقتصادى ، وبين التدرج الاجتماعى والأحداث السياسية ، وبين القانون وأساليب الضبط الاجتماعى الأخرى) . كما يمكن لعالم الاجتماع باستخدام المناهج المقارنة والتاريخية أن يسعى من أجل إقامة نسق للقوانين العامة ، وباستطاعته كذلك أن يكشف عن الطابع الحيوى للعلاقة بين الفرد ككائن عضوى وباعتباره كائناً اجتماعياً . تلك العلاقة التى تغفلها العلوم الاجتماعية الأخرى . وهو قادر أيضًا على توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة العلمية والفلسفية للقيم . إن كل هذه المسائل بالغة الأهمية كاطار عام للدراسات المتخصصة كما يزداد اعتراف المتخصصين بها ولكن باستثناء الذين يهتمون اهتماماً مطلقًا بالمشكلات المنطقية لعلم الاجتماع العام ، فإنه يتعين على علماء الاجتماع أنفسهم أن يصبحوا متخصصين فكلما ازداد اهتمامهم بمجالات محددة للبحث مثل القانون ، والدين ، والسياسة ، تزايد تأثير المدخل السوسيولوجى ، وأصبحت بحوثهم أكثر عمقًا ودقة . إننا يجب أن ندرك وحدة العلوم الاجتماعية بوصفها وحدة فى المنهج والأطر التصورية . لا بوصفها تمثل تاريخًا مشتركًا .

هوامش الفصل الرابع

(١) J.S. Mill, System of Logic, Book VI, Ch. 7.

(٢) E. Durkheilm, the Rules of Sociological Method

(٣) M. Ginsberg, Sociology (London 1934) Ch. 1.

(٤) S.F. Nadel, The Foundations of Social Anthropology,. (London 1951), Ch. 8.

(٥) See M. Ginsberg, "The Causes of War" in Reason and Unreason in Society (op. cit.) pp. 177. 95.

ويمكن تتبع الفروق بين المدخلين السوسيولوجى والسيكولوجى ، وبعض محاولات التغلب عليها فى :

(٦) The Nature of Conflict; UNESCO, 1957).
Hans Gerth and Wright Mills, Character and Social structure (London, 1954).

(٧) M. Ginsberg, The Psychology of Society (London 1921).

(٨) A.R. Radcliff-Brown, A Natural Science of Society

(٩) A.C. Pigou (ed.) Memorials of Alfred Marshall (London 1925) pp. 163-4

(١٠) A Lowe, Economics and Sociology, London, 1953.

(١١) F. Simtand. la Méthode positive en science économique

(١٢) M. Weber, Wirtschaft und Gesellschaft Tubingen 1971-2.

(ترجم الجزء الأول من هذا الكتاب إلى اللغة الإنجليزية تحت عنوان : نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، نيويورك ١٩٤٧)

(١٣) Talcott Parsons and N.J. Smelser, Economy and Society: A study in the Integration of Economic and Social Theory (Glencoe, 1957).

(١٤) D.M. Goodfellow, Principles of Economic Sociology (London 1939), and M.J. Herskovits, Economic Anthropology (New York 1952).

(١٥) انظر بصفة خاصة حول الأنساق الاقتصادية البدائية :

R. Firth, Primitive Polynesian Economy (London 1939). N.J. Herskovits op. cit, M. Mauss, The Gift (English trans, 1954), and Thurnwald; Economics of Primitive Communities (1932).

(١٦) انظر عرضاً للتراث فى :

Lyle W. Shannon "Social Factors in Economic Growth", Current Sociology, vol. (3), 1957.

(١٧) انظر Jesie Bernard, art cit, in the Nature of Conflict (UNESCO 1957).

(١٨) نذكر منها على سبيل المثال دراسات الأحزاب السياسية انظر :

M. Duverger. Political Parties, (English trans. London, 1954) and S.M. Lipset, Political Man (London 1960).

(١٩) هناك – على سبيل المثال – تراث هائل ومتطور حول العلاقات بين الأحزاب السياسية . والسلوك الانتخابى . ونسق الطبقة الاجتماعية .

(٢٠) International Review of Social History, Assen, 1956, Vol. 1 Part. I p. 4.

(٢١) H.R. Trevor-Roper, Historical Eassays (1957) Introduction.

(٢٢) Revue de Métaphysique et de Morale, XVII, 1909.

(٢٣) Karl Mannheim, Ideology and Utopia (London 1952), Part V. p. 256 pp.